الرحمن على العرش استوى[1]

[مقدمة]

كتب إليَّ أحد الفضلاء من بلد طولقة من عمالة قسنطينة[2] يسألني عن قوله تعالى في سورة طه: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه:٥]. وذكر أنه عجز عن فهم المراد منها، وأنه تطلَّب كشفَ الإشكال فلم يُحْظَ بكشفه. ولمَّا رأيتُ من حذقَه وسُمُوَّ همته، أحببتُ أن أُتحفه بتفسير هذه الآية على وجه أرجو أن يزيل إشكالَه، ويزيد على مثل هذا المهمِّ الشريف إقبالَه.

[موقع الآية من المتشابه]

هذه الآيةُ تندرج تحت القسم الثاني من أقسام المتشابه العشرة التي تعرضتُ لتأصيلها وفرَّعتُها في تفسير سورة آل عمران، ونشرتُ خلاصةَ ما كتبتُه فيها في مجلة «الهداية الإسلامية» في الجزء ١٢ من المجلد ٢ لسنة ١٣٤٨هـ.[3]

وحاصلُه أن هذا القسمَ هو من المتشابه الذي نشأ التشابهُ فيه من القصد إلى إعلام الأمة بمعانٍ من شؤون عظمة الله تعالى، تعيَّن إيرادُها مجملةً لتعظيم وقعها في

---

(١) **المجلة الزيتونية**، المجلد ٢، الجزء ٥، ذو الحجة ١٣٥٦/ فيفري [فبراير] ١٩٣٨ (ص٢٠٣-٢٠٦).

(٢) قسنطينة إحدى كبريات مدن الجزائر، تقع في الشمال الشرقي للبلاد. ولفظة عمالة تعني ولاية.

(٣) وسيأتي في القسم الثالث من هذا المجموع، وهو منشورٌ مع بعض الاختلاف في: ابن عاشور، محمد الطاهر: **تفسير التحرير والتنوير** (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ج٣/ ٣، ص١٥٣-١٦١.

نفوس السامعين حتى يستحضرَ كلُّ ذي لُبٍّ مقدارًا من مدلولها على مقدار تفاوت القرائح والأفهام، مع الاعتماد على إيمان المخاطَبين بها أن لا يَحملوها على ما يظهر باديَ الرأي من معانٍ لا تليق بجلال الله تعالى.

[طريقة السلف إزاء المتشابه]

وهذه الآية ونحوها -كقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤][(١)]- لكونها من المتشابه، كانت طرائقُ علماء الإسلام في الكلام عليها مختلفةً متفاوتة. فأما السلف من الصحابة فلم يخض منهم فيه سائلٌ ولا مسول، ولا تطلَّبوا بيانَه من الرسول، وتلك سنتُهم في أمثالها حين كانت عقائدُ الأمة سليمةً من الدَّخَل، وحين كان معظمُ انصرافها إلى حسن العمل.

ثم حدث التشوُّف إلى الغوص على المعاني في عصر التابعين، وربما طنت بأذهانهم أسئلةُ السائلين، فأخذوا يسدون بابَ الخوض في مثل هذا ويبعدون عنه لواذًا، وألْحقوه بالمتشابه، فقضَوْا بالإمساك عن تأويله، ويقولون: آمنا به، ويتأولون لطريقتهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثم بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]. ولذلك نُقل عن جماعة منهم أنهم قالوا في آيات المتشابه: «نُمِرُّها إمرارًا كما جاءت، بلا كيف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل».[(٢)]

---

(١) وتمام الآية: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]، والعبارة نفسها جاءت في سياقات أخرى في سور يونس: ٣، والرعد: ٢، وطه: ٥، والفرقان: ٥٩، والسجدة: ٤، والحديد: ٤.

(٢) قال البيهقي: «فأما الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا ﷺ كانوا لا يفسرونه ولا يتكلمون فيه، كنحو مذهبهم في أمثال ذلك. أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال: أخبرني أبو عبدالله محمد بن علي الجوهري ببغداد، ثنا إبراهيم بن الهيثم، ثنا محمد بن كثير المصيصي، قال: سمعت الأوزاعي يقول: كنا -والتابعون متوافرون- نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته جل وعلا.» ثم قال بعد أن ذكر الحكاية المأثورة عن الإمام مالك التي أوردها المصنف: =

ودرج على ذلك معظمُ أئمة العصر الذي بعد عصر التابعين، مثل مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والليث بن سعد وسفيان بن عيينة، ومَنْ تبع طريقتَهم من أصحابهم، والطبقةُ التي تليهم مثل الشافعي وعبدالله بن المبارك وإسحاق بن راهويه ونعيم بن حماد شيخ البخاري وأحمد بن حنبل والبخاري. وقد سُئل مالك رحمه الله عن هذا الآية فقال للسائل: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، (وفي رواية: والكيف غير معقول)، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك

= «والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة، وعلى هذه الطريقة يدل مذهب الشافعي ﷺ، وإليها ذهب أحمد بن حنبل والحسين بن الفضل البجلي، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي. وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلاً سماه استواءً، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقًا ونعمة أو غيرهما من أفعاله. ثم لم يكيف الاستواء، إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾.» البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي: **كتاب الأسماء والصفات**، قدم له وعلق عليه محمد زاهد الكوثري (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، بدون تاريخ)، ص٣٧٨ و٣٨٠. وقال كذلك: «ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله [يعني ما جاء من آيات وأحاديث في الصفات]، ثم إنهم على قسمين: منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله الكيفية والتشبيه عنه. ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد. وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب الأسماء والصفات في المسائل التي تكلموا فيها من هذا الباب.» البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد** (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤/٢٠٠٣)، ص٥٥-٥٦. وقال ابن تيمية في هذا الصدد: «ولهذا كان مذهبُ سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل. يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات: إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ردٌّ على أهل التمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ ردٌّ على أهل التعطيل.» ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم: **الرسالة الصفدية: قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة، تحقيق** أبي عبدالله سيد عباس الحليمي وأبي معاذ أيمن عارف الدمشقي (بيروت: دار ابن حزم / الرياض: مكتبة أضواء السلف، ١٤٢٣/ ٢٠٠٢)، ص١٣٣.

رجلَ سوء، أخرجوه عني.»(١) وعن سفيان الثوري أنه سئل عن الآية فقال: «فعل فعلاً في العرش سماه استواء.»(٢)

[الخلف وتأويل المتشابه]

ثم طلع الشكُّ بقرنه في نفوس مَنْ لم يزنوا الإيمان حقَّ وزنه، فاضطر المتكلمون من أئمة الإسلام - فيما اضطروا إليه من تبيين حقائق الصفات وتعلقاتها - إلى أن يخوضوا في الآيات وتأويل متشابهاتها، إقناعًا للمرتاب، وإقماعًا لِـمَنْ جاء يفتح لإلحاده الباب، ولم يرَوْا عملَهم هذا مخالفًا لِـمَا درج عليه السلف. ولكنهم رأوا السلفَ سلكوا التأويلَ بإجمال، ورأوا أنفسَهم في حاجة إلى تفصيل التأويل. ورأوا أن كلتا الطريقتين تأويل، وفسروا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، بمعنى عطف قوله: «والراسخون» على اسم الجلالة.

---

(١) جاءت حكايةُ هذه الحادثة براويات وطرق مختلفة اللفظ متفقة المعنى. من ذلك ما أورده صاحب الحلية عن جعفر بن عبدالله قال: «كنا عند مالك، فجاءه رجل فقال: يا أبا عبدالله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألته. فنظر إلى الأرض، وجعل ينكت بعود في يده حتى علاه الرُّحَضاء - يعني العرق - ثم رفع رأسه ورمى بالعود وقال: الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحبَ بدعة. وأمر به فأُخْرج». الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله: **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣/ ٢٠٠٢)، ج٦، ص٣٥٥؛ البيهقي: **الأسماء والصفات**، ص٢٧٩؛ البيهقي: **الاعتقاد**، ص٥٥؛ اليحصبي، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض: **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود (بيروت: دار مكتبة الحياة ومكتبة الفكر، ١٩٦٧)، ج١، ص١٧٠-١٧١.

(٢) لم أتمكن من معرفة المصدر الذي نقل عنه المصنف هذا الكلام المنسوب لسفيان الثوري، وقد راجعتُ من أجل ذلك الكتب التي ترجمت له (ومنها حلية الأولياء للأصفهاني وسير أعلام النبلاء للذهبي)، فضلاً عن كتب التفسير بالمأثور كتفسير الطبري وتفسير ابن كثير. بل لم أجده في «تفسير سفيان الثوري» برواية أبي جعفر محمد عن أبي حذيفة النهدي عنه (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣/ ١٩٨٣). على أن هذه العبارة هي عين ما نسبه البيهقي لأبي الحسن الأشعري فيما نقلناه قبل قليل من «كتاب الأسماء والصفات».

ولقد أبدع إمامُ الحرمين في بيان وجه عدم الإمساك عن تفصيل التأويل إذ قال: «إن كلَّ مؤمنٍ مجمعٌ على أن لفظةَ الاستواء ليست على عُرفها في الكلام العربي، فإذا فعل ذلك فهو قد فسَّر لا مَحالة (يعني حيث لم يحمل اللفظ على ظاهر معناه)، فلا فائدةَ في تأخيره عن طلب الوجه والمخرج البين، بل في تأخيره عن ذلك إلباسٌ على الناس وإيهام للعوام.»[1] وقال الغزالي: «لا خلافَ في وجوب التأويل عند

(١) لم أجد هذا الكلام فيما اطلعتُ عليه من مؤلفات الجويني (الشامل والإرشاد والعقيدة النظامية والبرهان والكافية)، ولا فيما ترجم له به السبكي في طبقات الشافعية، ولا فيما تيسر لي الاطلاعُ عليه من التفاسير، وعسى أن يتاح لنا كشف اللثام عن مصدره في قادم الأيام. ولكن هناك نصوصًا معرِبة عن رأي هذا الإمام في مسألة التأويل عامة، وفي معنى استواء الله على العرش خاصة، نجتزئ ببعضها هنا. قال بعدما ذكر أن الاستواء بمعنى الغلبة وما أُورد عليه من اعتراض: «فإن قيل: هلاَّ أجريتم الآيةَ على ظاهرها من غير تعرض للتأويل، مصيرًا إلى أنها من المتشابهات التي لا يَعلم تأويلَها إلا الله؟ قلنا: إن رام السائلُ إجراءَ الاستواء على ما ينبئ عنه في ظاهر اللسان، وهو الاستقرار، فهو التزام للتجسيم، وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمِّم على اعتقاد التجسيم. وإن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر، والذي دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له. وإذا أُزيل الظاهرُ قطعًا، فلا بدَّ بعده من حمل الآية على مَحْمَلٍ مستقيم في العقول، مستقرٍّ في موجب الشرع. والإعراضُ عن التأويل حذارًا من مواقعة محذورٍ في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام، واستزلال العوام، وتطرق الشبهات إلى أصول الدين، وتعريض بعض كتاب الله تعالى لرجم الظنون.» الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف: **الشامل في أصول الدين**، نشرة بعناية عبدالله محمود محمد عمر (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠/ ١٩٩٩)، ص٣١١-٣٣٠؛ **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق أسعد تميم (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦/ ١٩٩٦)، ص٦٠. كما نقرأ له في البرهان: «اعلم أن البيان لا يسوغُ تأخيرُه عن وقت الحاجة، والمعنيُّ به توجُّهُ الطلب التكليفي. فإذا فرض ذلك استحال أن يُؤَخَّر بيانُ المطلوب، ولو فرض ذلك لكان مقتضيًا تكليفَ ما لا يُطاق، وقد سبق القولُ في استحالته.» **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق عبدالعظيم محمود الديب (المنصورة/ مصر: دار الوفاء، ١٤١٢/ ١٩٩٢)، ج١، ص١٢٨. ويبدو أن المصنف عليه رحمة الله جمع بين أكثر من كلام للجويني في مساق واحد، والله أعلم.

استدراك: لعل المصنف نقل كلام إمام الحرمين من تفسير ابن عطيه (المحرر الوجيز) ٤/ ٣٧، فقد ذكره باللفظ الوارد أعلاه. (الناشر).

استدراك: تبين لي خلال المراجعة الأخيرة لهذه الجمهرة أن الكلام المنسوب إلى أبي المعالي الجويني إنما نقله المصنف عن ابن عطية. ابن عطية الأندلسي، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب: =

تعيين شبهةٍ لا ترتفع إلا به.»[١]

وتُسَمَّى هذه الطريقةُ طريقةَ الخلف، وهي الطريقةُ المثلى المناسبة لِـما عدا القرون الثلاثة الأولى، ومن ثم قال بعض العلماء: «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم (وأحكم).»[٢] ومعنى هذا الكلام - فيما أفهم أنا - أن السلفَ أرشدوا إلى تطلب السلامة من الخوض في مثله خشيةَ قصور الأفهام والتورط في الشك. فلما لم ينصعِ الناسُ إلى نصحهم وأبَوْا إلا السؤالَ وإدخالَ الشك، تعين سلوكُ طريقة الخلفَ فهي أعلم، أي: أدخلُ في العلم، أي: أكثر علمًا؛ لأن بيان التأويل وتفصيلَه يكثر فيه الاحتياج إلى الاستدلال بالعلم والقواعد. وكلتا الطريقتين طريقةُ هدى يسع المسلمَ سلوكُها. قال ابن السبكي في خاتمة جمع الجوامع: «وما صح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهرَ المعنى، ونُنزه عند سماع المشكل. ثم اختلف أئمتُنا أنُؤَوِّل أم نفوض منزهين، مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا يقدح.»[٣]

= **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١)، ج٤، ص٣٧.

(١) انظر: تفسير الآلوسي (روح المعاني) ٨/ ٤٧٢، تفسير سورة طه.

(٢) على الرغم من شيوع هذه المقولة، إلا أني لم أتمكن من تحديد نسبتها. ولكن يمكن الرجوع إلى ما كتبه ابن خلدون عن تمايز الطرق والمناهج في دراسة مسائل العقيدة وعرضها والاحتجاج لها، ووصفه لما ما جرى به تطور علم الكلام وخاصة على طريقة الأشعري، وما أدخله بعضُ أتباعه من أساليب أصبحت علامات فارقة بين ما وُصف بطريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين، وإن كان سياق التمييز بين هاتين الطريقتين في علم الكلام غير سياق المقولة المذكورة من مقابلة بين طريقة السلف التي تتحاشى عن التأويل وطريقة الخلف التي تجري عليه. ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد: **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق درويش الجويدي (صيدا/ بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٦/ ١٩٩٦)، ص٤٢٩/ ٤٣٧.

(٣) البناني المغربي، عبدالرحمن بن جادالله: **حاشية العلامة البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع**، تحقيق محمد عبدالقادر شاهين (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨/١٩٩٨)، ج٢، ص٦٢٧-٦٢٨. وللإمام الماتريدي في هذا الصدد تقريرٌ نفيس يجدر جلبه هنا. قال أثناء تفسيره للآية محل البحث بعد أن ذكر مختلف الأقوال في معنى الاستواء: «والأصلُ عندنا في ذلك أن الله عز وجل قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فنفى عن نفسه شبه خلقه. وقد بينا أنه في فعله =

فعلى طريقة الخلف تأوّلوا قولَه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ بتأويلات ثلاثة:

التأويل الأول: قال جمهور الأشاعرة - وفي مقدمتهم إمامُ الحرمين - إن معنى الاستواء: القهرُ والغلبةُ والاستيلاء[1]، كما في قول الأخطل:

قَـدِ اسْـتَوَى بِشْـرٌ عَـلَى الْعِـرَاق مِـنْ غَـيْرِ سَـيْفٍ أَوْ دَم مِهْـرَاقِ[2]

وقول الآخر:

فلـمَّا عَلَوْنَـا واسْـتَوَيْنَا عَلَـيْهِمْ جَعَلْنَـاهُمْ مَرْعَـى لِنَسْـرٍ وَطَـائِرِ[3]

= وصفاته متعالٍ عن الأشياء، فيجب القولُ بـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ على ما جاء به التنزيل، ويُنفَى عنه شبهُ الخلق لما أضاف إليه. وإذ لزم القولُ في الله بالتعالي عن الأشباه ذاتًا وفعلاً، لم يجز أن يُفهم من الإضافة إليه المفهومُ من غيره في الوجود.» الماتريدي، الإمام أبو منصور محمد ابن محمد بن محمود: **تأويلات أهل السنة**، تحقيق مجدي باسلوم (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥)، ج٧، ص٢٦٩.

(١) الجويني: **الشامل**، ص٣١٦-٣١٧؛ **كتاب الإرشاد**، ص٥٩-٦٠. وانظر لأبي بكر ابن العربي بحثًا طويلاً مع الظاهرية والمنكرين للتأويل في هذا الشأن في: ابن العربي، أبو بكر: **العواصم من القواصم**، تحقيق عمار الطالبي (الدوحة: دار الثقافة، ١٤١٣/ ١٩٩٢)، ص٢٠٨-٢٥٠؛ وكذلك: ابن العربي المعافري، أبو بكر محمد بن عبدالله: **المسالك في شرح موطأ مالك**، تحقيق محمد بن الحسين السليماني وعائشة بنت الحسين السليماني (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٨/ ٢٠٠٧)، ج٣، ص٤٤٧-٤٥٤.

(٢) **ديوان الأخطل** (أبي مالك غياث بن غرث التغلبي)، صنعة السكري ورواية أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق فخر الدين قباوة (دمشق: دار الفكر، ط٤، ١٤١٦/١٩٩٦)، ص٥٥٧. وبشر المذكور في البيت هو بشر بن مروان بن الحكم الذي ولاه أخوه الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان إمرةَ البصرة والكوفة سنة ٧٤هـ. تُوفِّيَ بالبصرة سنة ٧٥هـ عن نيف وأربعين سنة.

(٣) وفي رواية: «صرعى» بدل مرعى، و«كاسر» بدل طائر. ولَمْ أعثر على نسبته لشاعر معين. وقد استشهد به الشهاب الآلوسي دون أن ينسبه. الآلوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، نشرة بعناية محمد أحمد الأمد وعمر عبدالسلام السلامي (بيروت: دار إحياء التراث العربي (ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠)، ج١٦، ص٦٢٧.

وهذا هو التأويلُ الشائع بين طلبة العلم. وعندي أن معناه ضعيف؛ إذ لا مناسبةَ لأن تُستعمل غلبةُ العرش في معنى عظمة الله تعالى؛ إذ ليس العرشُ بمتوهَّم فيه خالقيةٌ ولا تعاصٍ حتى يُعبَّر بغلبته عن عظمة الغالب. وعلى هذا التأويل، فالمرادُ بالعرش العرشُ الذي هو من عالَم السماوات.

التأويل الثاني: للإمام الرازي، قال: «الاستواء: الاقتدار»، وزعم أنه أحسن التأويل.[1] والحق عندي أنه تأويلٌ ضعيف؛ إذ لا كبيرَ معنى للاقتدار هنا، والمرادُ بالعرش على هذا مثلُ المرادِ به على التأويل الأول.

التأويل الثالث: قال صاحب الكشاف: «لَمَّا كان الاستواء على العرش - وهو سرير المَلِك (بكسر اللام) - يرادف الـمُلْكُ (بضم الميم وسكون اللام) عرفًا (أي يلازم وصف الـمِلْك) جعلوه (أي العرب) كنايةً عن الـمُلك (بضم الميم) فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون ملك، وإن لم يقعد على السرير البتة»؛[2] يريد أن ذلك من الكناية باللازم المتعارَف عن الملزوم.

ومعلومٌ أن اللفظَ المستعملَ كنايةً عن لازمِ معناه لا يلزم فيه صحةُ إرادة الملزوم، فلذلك زاد صاحبُ الكشاف قوله: «وإن لَم يقعد على السرير البتة». فالمراد بالاستواء فيه هو معنى الجلوس، والمراد بالعرش كرسيُّ الملك، فحصلت الكنايةُ بذلك عن الملك ولا استواء ولا عرش.

---

(١) قال الإمام الرازي بعد أن ذكر أن من العلماء مَنْ أوَّل الاستواءَ بالاستيلاء: «فإن قيل: هذا التأويل غير جائز لوجوه، أحدها أن الاستيلاء معناه حصولُ الغلبة بعد العجز، وذلك في حق الله تعالى محال. وثانيها أنه إنما يقال: فلان استولَى على كذا إذا كان له منازعٌ ينازعه، وكان المستولَى عليه موجودًا قبل ذلك. وهذا في حق الله تعالى محال؛ لأن العرش إنما حدث بتخليقه وتكوينه. وثالثها: الاستيلاء حاصلٌ بالنسبة إلى كل المخلوقات، فلا يبقى لتخصيص العرش بالذكر فائدة. والجواب: أنا إذا فسرنا الاستيلاء بالاقتدار زالت هذه المطاعنُ بالكلية.» الرازي، فخر الدين: **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١/ ١٩٩٠) ج١١/ ٢٢، ص٧.

(٢) الزمخشري: **الكشاف**، ج٣، ص٥٠.

[رأي المصنف]

ويظهر لي تأويلٌ رابع، وميزانُه في سَوْرَة الحق ماتع. وهو أن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ مركَّبٌ دالٌّ على هيئة جلوس الملك على العرش، وتلك هيئةٌ عظيمة في عقول السامعين. فقد عرف العربُ ملوكَ الفرس وملوك الروم وتبابعةَ اليمن، ودخلت وفودُهم إليهم، وتحدثوا بعظمتهم في سوامرهم ونواديهم، حتى تقرر في أذهان أهل الصناعة اللسانية منهم ما لهؤلاء الملوك عند جلوسهم على عروشهم من العظمة المفرطة والجلالة البالغة، فجاء في هذه الآية تشبيهُ عظمة الله تعالى - التي لا تصل العقولُ إلى كنه هيئتها - بهيئة عظمة هؤلاء الملوك تشبيهًا مقصودًا به التقريب، وهو من تشبيه المعقول بالمحسوس. واستُعْمِل المركَّبُ الدالُّ على الهيئة المشبَّهِ بها في معنى الهيئة المشبهة استعمالَ الاستعارة التمثيلية.

وقد تقرر في علم البيان أن التمثيلَ هو أعلى أنواع الاستعارة؛ لابتنائه على التشبيه المركَّب الذي هو أبدعُ من التشبيه البسيط، وقد نشأت عنه أمثالُ العرب، كما هو مقرَّر. وعلى هذا الوجه، فالمرادُ بالاستواء وبالعرش مثلُ المراد به في التأويل الثالث، وإنما ترجَّح عندي كونُ الآية استعارةً تمثيلية وليست بكناية، وإن كانت الكناية تجيء بالمركب، نحو قول زياد الأعجم:[1]

إن السَّماحَةَ والمُروءَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ[2]

---

(١) هو أبو أمامة زياد بن سليمان أو سليم الأعجم العبدي، مولَى بني عبد القيس. من شعراء الدولة الأموية، وأحد فحول الشعر العربي بخراسان. كانت في لسانه عجمة، فلُقِّب بالأعجم. ولد ونشأ في أصفهان، وانتقل إلى خراسان، فسكنها وطال عمره، ومات فيها. ويروى أن المهلب بن أبي صفرة وهب له غلامًا فصيحًا ينشده شعره، وذلك لعجمة لسانه. كان كثير الهجاء، الأمر الذي حدا بقبيلة عبد القيس إلى أن تتبرأ منه. توُفِّي سنة ١٠٠هـ.

(٢) هو عبدالله بن الحشرج بن الأشهب بن ورد بن عمرو بن ربيعة الجعدي، من سادات قيس عيلان، عُرف بالكرم والسخاء. غلب على أرض فارس أيام الزبير بن العوام، وقد ولِيَ كُوَرًا من خراسان وكرمان. وفد عمُّ أبيه زياد بن الأشهب على علي بن أبي طالب ليصلح بينه وبين معاوية بن أبي سفيان.

لوجهين: **أحدهما** اعتبارُ رشاقة المعنى؛ فإن الكناية تنبني على صحة إرادة المعنى الصريح، وذلك أصلُ الفرق بينها وبين المجاز المرسَل الذي علاقتُه اللزوم. فقولُهم: «طويل النجاد» لا يفهم منه السامعُ إلا أن له نجادًا طويلاً، وأن ذلك يلزمه طولُ القامة، وأن المتكلم ما أراد إلا الإخبارَ عن طول القامة. فالسامع يظن أنه طويلُ النجاد حقيقة، وكذلك جبانُ الكلب ومهزولُ الفصيل.(١) ألا ترى أن قول عنترة:

فشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيَابَهُ ... لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحَرَّمِ(٢)

لا يفهم منه السامعُ إلا أن الشاعرَ شبك بالرمح جسدَ العدوِّ بأنه لا يشك ثيابه بالرمح لقصده تخريق ثيابه، بل إنما أراد أنه شكَّ جسده. ولما كان شكُّ الجسد لا يكون إلا مع شكِّ الثياب، صح التكني عنه بشك الثياب، والمقصود شكُّ الجسد، أي طعنه، وهنا لا يحصل المعنى الكنائي إلا مع المعنى الأصلي. وقد يكون المتحدَّث عنه لا نجادَ له ولا كلبَ له ولا فصيل، إلا أن ذلك أمرٌ قلما يعلمه السامع.

وأما الآية فلا يصح فيها إرادةُ المعنى الأصلي، لما هو معلومٌ لكل مؤمن من استحالةِ جلوس الرحمن على العرش، فلا يصح التكنِّي به عن معنى الملك المقصود من الآية. ولا يُغْنِي عن ذلك قولُ صاحب الكشاف: «وإن كان لم يقعد على السرير

(١) عبارتا «جبانُ الكلب» و«مهزولُ الفصيل» تقالان كناية عن الكريم المضياف. ومعنى العبارة الأولى أن كلبه لا ينبح على القادمين إلى بيته لكثرتهم واعتياد الكلب عليهم. أما الثانية فمعناها أن الفصيل (القعود أو ابن الناقة) عند الموصوف بها يهزل، إذ إن أمه قد نُحرت للأضياف فلا يجد مرضعة له. وتطلق العبارتان لإفادة المعنى المذكور حتى ولو لم يكن الموصوفُ بهما ممَّنْ يتخذ الكلابَ أو الإبل. وفي هذا المعنى أنشد حسان بن ثابت ﷺ:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ ... لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات (بيروت: دار صادر، ٢٠٠٦)، ج١، ص٧٤.

(٢) وفي رواية «كمَّشت»، والبيت من المعلقة. **ديوان عنترة**، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي (بيروت: المكتب الإسلامي، بدون تاريخ)، ص٢١٠؛ القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب: **جمهرة أشعار العرب**، نشرة بعناية علي فاعور (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣)، ص٢١٨.

البتة»؛ لأن الذي نظَّر به تجوز فيه إرادةُ المعنى الأصلي، والآية لا يجوز فيها ذلك. فكيف يصح في الآية الانتقالُ من المعنى الأصلي إلى المعنى الكنائي مع أن المنتقل منه لا يستقر فيه الذهن، فضلاً عن أن ينتقل منه؟ فلزم سلوكُ طريقة الاستعارة التمثيلية.

ونظيرُ الآية قولُ أبي تمام:

مِـــنْ شَـــاعِرٍ وَقَــفَ الكَـــلاَمُ بِبَابِـــهِ وَاكْـــتَنَّ فِي كَنَفَـــيْ ذُرَاهُ الْـــمَنْطِقُ[1]

فقوله: «وَقَفَ الكَلاَمُ بِبَابِهِ»، ليس كنايةً عن ملازمة صنعة الكلام لهذا الشاعر، بل هو تمثيلٌ لتسخير الكلام، حتى صارت هيئةُ مقدرته على الكلام الذي يريده تشبه هيئةَ تسخير عبد واقف ببابه لخدمته يتوجه أينما وجهه، أو هيئة عافٍ وقف ببابه لطلب معروفه.

وكذلك قوله: «وَاكْتَنَّ فِي كَنَفَيْ ذُرَاهُ الْـمَنْطِق»، لظهور أن الشاعر لَمْ يُثبِتْ لنفسه ذُرًى يسكنها المنطق. بخلاف بيت زياد الأعجم، فإن المروءة والسماحة والندى مشتملٌ عليها ابن الحشرج، فتكون قبةُ ابن الحشرج مشتملةً على السماحة والمروءة والندى، لاشتمالها على الموصوف بها.

والوجه الثاني بقاءُ لفظ الاستواء ولفظ العرش لمعنييهما الحقيقيين؛ لأن المركَّب في الاستعارة التمثيلية ليس فيه إطلاقُ مفرداته على غير ما وُضعت له، بل مفرداتُه باقيةٌ في معانيها، وإنما الاستعارةُ في مجموع المركب. وهذا الوجهُ أحسنُ تأويلاً، وأقوم قيلاً، وأوضحُ حجةً ودليلا.[2]

---

(١) ديوان أبي تمام، نشرة بعناية شاهين عطية (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ)، ص٥٢٦ (والبيت من قصيدة من بحر البسيط، قالها أبو تمام في مدح عتبة بن أبي عاصم).

(٢) قال المصنف في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾من الآية الرابعة والخمسين من سورة الأعراف: «والاستواء حقيقته الاعتدال، والذي يؤخذ من كلام المحققين من علماء اللغة والتفسير أنه حقيقة في الارتفاع والاعتلاء، كما في قوله تعالى في صفة جبريل: ﴿فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم:٦-٨]. والاستواء له معان متفرعة عن حقيقته، أشهرها القصد =

= والاعتلاء، وقد التُزم هذا اللفظُ في القرآن مسنَدًا إلى ضمير الجلالة عند الإخبار عن أحوال سماوية، كما في هذه الآية. ونظائرها سبعُ آيات من القرآن: هنا، وفي يونس (٣)، والرعد (٢)، وطه (٥)، والفرقان (٥٩)، والم السجدة (٤)، والحديد (٤)، وفصِّلت (١١). فظهر لي أن لهذا الفعل خصوصية في كلام العرب كان بسببها أجدرَ بالدلالة على المعنى المراد تبليغه مجملاً مما يليق بصفات الله ويقرب إلى الأفهام معنى عظمته، ولذلك اختير في هذه الآيات دون غيره من الأفعال التي فسره بها المفسرون. فالاستواء يعبر عن شأن عظيم من شؤون عظمة الخالق، اختير التعبيرُ به على طريق الاستعارة والتمثيل؛ لأن معناه أقربُ معاني المواد العربية إلى المعنى المعبَّر عنه من شؤونه تعالى. فإن الله لما أراد تعليمَ معان من عالم الغيب لم يكن يتأتى ذلك في اللغة إلا بأمثلة معلومة من عالم الشهادة، فلم يكن بدٌّ من التعبير عن المعاني المغيَّبة بعبارات تُقربها مما يُعبَّرُ به عن عالَم الشهادة. ولذلك يكثر في القرآن ذكرُ الاستعارات التمثيلية والتخييلية في مثل هذا.» **تفسير التحرير والتنوير**، ج٥/٨، ص١٦٢-١٦٣. قلت: ونظيرها البقرة (٢٩). وانظر ما قرره إثر ذلك بخصوص مواقف السلف والخلف بشأن هذه المسألة (ص١٦٣-١٦٦).

ومن المناسب هنا أن نسوق ما قرره ابن حزم بعد أن ذكر وردَّ أقوال أصحاب الفرق في فهم معنى الاستواء في الآية، حيث قال: «والقول الرابع في معنى الاستواء هو أن معنى قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾: أنه فعلٌ فعله في العرش وهو انتهاء خلقه إليه، فليس بعد العرش شيء، ويبين ذلك أن رسولَ الله ﷺ ذكر الجنات وقال: فاسألوا الله الفردوس الأعلى، فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة، وفوق ذلك عرش الرحمن، فصح أنه ليس وراء العرش خلق، وأنه نهاية جرم المخلوقات الذي ليس خلفه خلاء ولا ملاء. ومن أنكر أن يكون للعالم نهاية من المساحة والزمان أو من جرمه، فلقد لحق بقوله الدهرية، وفارق الإسلام. والاستواء في اللغة يقع على الانتهاء، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص:١٤]، أي فلما انتهى إلى القوة والخير. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١]، أي أن خلقه وفعله انتهى إلى السماء بعد أن رتب الأرض على ما هي عليه.» ثم قال: «وهذا هو الحق، وبه نقول لصحة البرهان به وبطلان ما عداه. فأما القول الثالث في المكان، فهو أن الله تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلاً، وهو قول الجمهور من أهل السنة، وبه نقول، وهو الذي لا يجوز غيره لبطلان ما عداه، ولقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۝٥٤﴾ [فصلت:٥٤]. فهذا يوجب ضرورة أنه تعالى لا في مكان؛ إذ لو كان في المكان لكان المكان محيطًا به من جهة ما من الجهات. وهذا منتف عن الباري تعالى بنص الآية المذكورة، والمكان شيء بلا شك، فلا يجوز أن يكون شيء في مكان ويكون هو محيطًا بمكانه، وهذا محال في العقل يُعلم امتناعه ضرورة. وبالله التوفيق. وأيضًا فإنه لا يكون في مكان إلا ما كان جسمًا، أو عرضًا في جسم. هذا الذي يجوز سواه، ولا يتشكل في العقل والوهم غيره ألبتة. فإذا انتفى أن يكون الله عز وجل جسمًا أو عرضًا، فقد انتفى أن يكون في مكان أصلاً.» ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، نشرة بعناية أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٠/ ١٩٩٩)، ج١، ص٣٨٢-٣٨٤.